مجلة اتحاد الجامعات العربية
للعلـــوم الزراعيـــة
جامعة عين شمس ، القاهرة
مجلد(24)، عدد(1)، 37-54، 2016

دراسة اقتصادية كمية لتأثير النطاق الجغرافي والمكاني على التعدي على الاراضي الزراعية في مصر خلال الفترة (2005- 2014)

[3]

علاء محمد رشاد السبع
قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – القاهرة – مصر
E-mail: alaaelsbea@yahoo.com

الكلمات الدالة: نصيب الفرد، الدخل القومي، ميزان المدفوعات، النموذج الاحصائي، المتغيرات النوعية، التعدي على الاراضي الزراعية

الموجـــز

أوضحت النتائج البحثية أن ظاهرة التعدي لاغراض البناء اصبحت مشكلة خطيرة على الامن القومي المصري، والتي تؤثر سلبيا على نصيب الفردمن الارض الزراعية وعلي ستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية وعلى الدخل الزراعي القومي وكذلك على العمالة في الريف المصري رغم ان التعدي على الاراضي الزراعية ممنوع بشدة في القانون المصري.

وفي ضوء ما سبق فان هذا البحث يهدف الى تقييم اثر النطاق الجغرافي والمكاني على التعدي على الاراضي الزراعية في مصر خلال الفترة 2005-2010م. وقد اعتمد البحث بصفة اساسية على البيانات المقطعية Panel data.

ولقد اتضح أن اجمالى التعدي بلغ نحو 4031 فدان في الفترة 1993- 1995م وازداد في الفترة 1996- 2010 الى 28788 فدان وذلك قبل الثورة مباشرة، ثم ازداد بعد الثورة الى 38046 فدان. وبحساب متوسط التعدي السنوى الاجمالى بمصر خلال الفترة 1993- 1995م اتضح انة بلغ نحو 30.8 فدان سنويا وازداد ليصل الى 43.3 فدان قبل الثورة وانخفض المتوسط السنوي للتعدي في مصر بعد الثورة الى 34.8 فدان الا ان هذا المتوسط العام للتعدي في مصر بعد الثورة لا يعكس الواقع داخل المحافظات والاقاليم المختلفة. فقد اتضح من نتائج التحليل الاحصائي لاهمية التوريع المكاني والجغرافي للتعدي في اقاليم مصر المختلفة يتضح انخفاض اقليم محافظات مصر الحضرية بعد الثورة بسبب الانتشار الامني المكثف في محافظات القاهرة والاسكندرية والسويس مما ادى للتاثير الايجابي بخفض التعدي. وعلى العكس أتضح تضاعف التعدي في باقي الاقاليم وبصفة خاصة اقليم الدلتا.حيث بلغ متوسط التعدي السنوى قبل الثورة في اقاليم الدلتا ومصر الوسطي ومصر العليا نحو (41.2 و 49.5 و 43.1) فدان سنويا على الترتيب ازداد بعد الثورة الى (712.1، 405.8، 354.5) فدان بعد الثورة على الترتيب. ويلاحظ الارتفاع الشديد في اقليم الدلتا عن باقي الاقاليم مما يمثل مشكلة خطيرة على الامن القومي المصري حيث تمثل الدلتا النسبة الاكبر من الاراضي الزراعية المزروعة. ولذلك يجب اتخاذ اجراءات عاجلة لمعالجة مشكلة التعدي بطرق فعالة ومن اهمها ايجاد قرى بديلة في الظهير الصحراوي.

(تسليم البحث فى 26 أكتوبر2015)
(مراجعة البحث فى 15 نوفمبر2015)
(الموافقة على البحث فى 25 نوفمبر2015)

وبدراسة النموذج المستخدم لتقدير التاثير النطاقي والمكاني على التعدي على الاراضي الزراعية في محافظات اقاليم ريف وحضر مصر خلال الفترة من 2005– 2010م اتضح أن أهم العوامل الموثرة على التعدي على الاراضي الزراعية هي المتغيرات الصورية التي تمثل_النطاق المكاني والجغرافي و الزمن.

واتضح من نتائج النموذج تزايد متوسط التعدي الاجمالى في مصر بمتوسط معنوي احصائيا بلغ نحو 74.4 فدان سنويا في مصر. كما تبين باستخدام التغيرات الانتقالية معنوية الاختلاف بين الاقاليم الريفية والحضرية في متوسط التعدي عاى الاراضي الزراعية. حيث تتزايد بمعدل معنوي بلغ نحو 287.9 و 101.7 و95.4 في كل من اقاليم الدلتا واقليم مصر الوسطي واقليم مصر العليا على الترتيب. كما يوضح معال التحديد المعدل 38% من التغيرات في التعدي على الاراضي الزراعية يعود الى المتغيرات النوعية التي توضح اختلاف الاقليم ومتغير الزمن. وقد تم ثبوت المعنوية الاحصائية لقيمة (ف) المحسوبة مما يعني معنوية وملائمة النموذج الرياضي المستخدم.

كما أهتم التحليل الاحصائي بقياس الخط المنكسر piecewise regression خلال الفترة من 2015– 2014م باستخدام المتغير النوعي Dummy variable لقياس أثر الثورة على التعدي في الاراضي الزراعية في مصر. وقد اتضح من نتائج التحليل الاحصائي زيادة المتوسط السنوي للتعدي على الاراضي الزراعية في الدلتا خلال الفترة الثانية بعد ثورة 25 يناير 2011 عن قبلها من 1136.4 الى 2704.3 فدان سنويا. كما أتضح معنوية أثر الثورة على التعدي على الاراضي في مصر الوسطى في مصر: وكذلك اتضح زيادة المتوسط السنوي للتعدي على الاراضي الزراعية في مصر الوسطى خلال الفترة الثانية بعد الثورة عن قبلها من 206.7 الى 492 فدان سنويا كما اتضح زيادة المتوسط السنوي للتعدي في اقليم مصر العليا خلال الفترة الثانية بعد الثورة عن قبلها من 254.2 الى 605.1 فدان سنويا. كما أتضح من نتائج التحليل الاحصائي أثر الثورة على التعدي على الاراضي في اقليم محافظات مصر الحضرية: حيث تبين تناقص المتوسط السنوي للتعدي في اقليم محافظات مصر الحضرية خلال الفترة الثانية بعد الثورة عن قبلها من 34.5- الى 82- فدان سنويا وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للزيادة عند المستوى الاحتمالى 1%. كما ثبتت قيمة F المحسوبة ملائمة النماذج المستخدم للتقدير كما أتضح انخفاض معدلات التعدي في المحافظات الحضرية وانخفاضها بعد الثورة 25 عنها قبلها بسبب تشديد القبضة الامنية في المحافظات الحضر عنها في ريف مصر.

وفي النهاية يوكد البحث على اهمية حماية الاراضي الزراعية المصرية بصفة خاصة في دلتا مصر ومصر الوسطي والعليا من خلال تحقيق التوازن في الاستثمارات بين المحافظات المختلفة في الاقاليم المختلفة ومن خلال انشاء الظهير الصحراوي المناسب لكل اقليم وبما يتفق مع احتياجات العائلات الريفية.

مقدمـــــــة

أن نحو 96.7% من الأراضى المصرية قاحلة بلا غطاء بشرى أو نباتى لإفتقادها مصادر المياه، أو هى بلا سكان ولا عمران باستثناء بقع محددة ومحدودة للغاية بمدى توفر هذه المصادر على السواحل أو بالواحات في عمق الصحراء.وما يتبقى لنا من مصر هو ذلك الشق الطولى الغائر فيما بين الصحارى (أو الهضاب الصحراوية) شرقا وغربا ويتراوح إتساعة فيما بين 2.8 ، 17.2 كيلو مترا على طول نحو آلف كيلو متر بين أسوان و القاهرة وتبلغ مساحته نحو 3.1 مليون فدان (13.0 ألف كيلو متر مربع) ويعرف بإسم وادى النيل فى مصر ، بالاضافة الى ذلك السهل الفيضى الذى يأخذ شكل المثلث المقلوب الذى يبدأ رأسه إلى الشمال من القاهرة بنحو 23 كيلو مترا وينفرج ضلعيه على مدى 170 كيلو مترا حتى ينتهيا شمالا إلى قاعدة بطول 220 كم تقريباً على سواحل البحر المتوسط وتبلغ مساحته نحو 4.8 مليون فدان (نحو 20.1 ألف كيلو متر)[1]، وتلك هى دلتا النيل. وفى وادى النيل ودلتاه

[1] على إبراهيم محمد. وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، ندوة التعدي على الاراضي الزراعية – الاسباب – الاثار – وسبل المواجهة، الوضع الحالي والتصور المستقبلي للتعديات على الارض 18/ مارس/ 2014م.، ص 5.

يتركز نحو 99.0% من السكان والعمران، وهما معاً يمثلان كل المعمور المصرى غالباً حتى منتصف القرن العشرين تقريباً.

ويمكن التفريق فيما بين مصر النيلية ومصر الصحراوية، الأولى (الوادى والدلتا) تبلغ مساحتها نحو 7.9 مليون فدان (3.3% فقط من إجمالى مساحة البلاد) وتمثل مصر التاريخية ديموجرافياً وعمرانياً واقتصادياً، أما الثانية (مصر الصحراوية) فهى غالبا تبلغ مساحته نحو 989.8 مليون فدان (96.7% من إجمالى مساحة البلاد) وتحوط الاولى[8]، ومع مطلع القرن الحادى والعشرين نشر السكان والعمران الى ما وراء التخوم، إلى قلب الصحراء.

ويعاني الامن الغذائي القومي المصري من الضعف المستمر ليس فقط نتيجة للتزايد السكاني بمعدلات اكبر من معدلات الاستصلاح للاراضي الجديدة بل ايضا نتيجة للتعدي المتزايد على الاراضي الزراعية في كافة اقاليم حضر وريف مصر[3].

ورغم أن الطاقة الانتاجية من السلع الزراعية تتوقف على العديد من الموارد الزراعية المحدودة في مصر والتي من اهمها الاراضي الزراعية، الا انة تتعدد صور التعدي على الاراضي الزراعية في مصر. ومن اهم هذة العوامل المؤدية لتاكل الاراضي الزراعية في مصر عنصر ألانشطة البشرية. حيث يتزايد حجم التعدي سنويا من جانب العنصر البشري على الاراضي الزراعية الخصبة بالبناء عليها وتغيير نشاطها الانتاجي الزراعي لصالح الانشطة العمرانية والخدمية. كما أن حدة التعدي على الاراضي الزراعية تختلف من اقليم لاخر ومن محافظة لاخرى وفقا لقوة العوامل المودية لظاهرة التعدى في تلك المحافظة او الاقليم. اضافة لتاثير متغير الاستقرار السياسية والاقتصادية متمثل في ثورة ة 25 يناير 2011م عى مشكلة التعدي على الاراضي الزراعية في مختلف اقاليم مصر وعلى المستوى التعدي الكلى مما اثر سلبا على الامن الغذائي القومي لمصر. وهذا يفسر تزايد حجم الواردات الزراعية من السلع الرئسية الغذائية وتاثر الامن الغذائي القومي المصري من سنة لاخرى. ويرجع تناقص متوسط نصيب الفرد من الاراضي الزراعية في مصر لزيادة عدد السكان بنحو 2.09 سنويا في حين تزايدت المساحة المزروعة بنحو 1.54% سنويا. وما يزيد الامر سوء أن الأراضي الزراعية تتعرض للفقد والتآكل بمعدل يصل في المتوسط إلي 50 ألف فدان سنوياً (نصف مليون فدان كل عشر سنوات)[4]. وبعض الدراسات تحذر من انة سوف تختفي الاراضي الزراعية تقريبا تحت وطأة العمران فيما لو استمر معدل فقد الأرض بهذا المعدل حتي نهاية القرن الحالي، وأن أي محأولات من شأنها أن تعترض هذا التوجه (التخوف) العام أو تقلل منه كانت تبدو حتى وقت قريب وكأنها تغريد خارج السرب[4].

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فى أن استمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء على الرغم من وجود التشريعات الزراعية التى تجرمها مما أدى الى التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر[8]. وتتباين معدلات التعدي من اقليم مكاني وجغرافي لاخر داخل مصر، مما أثرعلى معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية لتحقيق الامن الغذائى المصرى، وانخفاض الناتج المحلى الزراعى ، وتفاقم مشكلة البطالة فى المناطق الريفية.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتقييم التعدي على الاراضي الزراعية على مستوى محافظات اقاليم وحضر مصر المختلفة في محاولة لتقدير حجم هذا

[2] جمال حمدان،1984. شخصية مصر، الجزء الثالث، عالم الكتب، القاهرة.، ص 24.

[3] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي 1984. نتائج التعداد الزراعي عن السنة الزراعية 1982/1981، القاهرة..

[8] James Perseton E., 1949, A Geography of Man, Ginn and Co., Boston

التعدي ومدي الاختلاف بين المناطق الريفية والحضرية وبعضها البعض. وكذلك تقدير تاثير ثورة 25 يناير على مستوى التعدي في مختلف محافظات الاقاليم المختلفة لمصر وتحديد سبل الحد من هذة الظاهرة في المستقبل.

وذلك بالاسترشاد بالنتائج البحثية في التعرف على اكبر الاقاليم ميلا للتعدي على الاراضي الزراعية مقارنة بغيرها وتفسير اسبابها زيادتها عن غيرها في التعدي و تحديد اولويات وسبل المعالجة لتلك الاقاليم في المستقبل. بحيث يتم معالجة مرض التعدي على الاراضي الزراعية وليس معالجة العرض من خلال الاكتفاء بفرض عقوبات مشددة والتي يتم الالتفاف حولها بطرق متعددة. كما يهدف البحث لدراسة اثر عدم الاستقرار السياسي على ظاهرة التعدي على الاراضي الزراعية باستخدام المتغيرات الصورية للتعبير على الفترة قبل وبعد ثورة 25 يناير على حجم التعدي في اقاليم مصر المختلفة. ومن ثم التعرف على الخصائص السكانية والاجتماعية والاستثمارية والاقتصادية لتلك الاقاليم والتي ادت الى تزايد ظاهرة التعدي فيها عن غيرها وتحديد سبل السيطرة عليها. اضافة لاقتراح الاساليب التى من شأنها الحد من التعدى على الأراضى الزراعية للحفاظ عليها ومن ثم زيادة الانتاج الزراعى واستقرار الاسعار الزراعية على المستوى القومى، مما يودي لرفع معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية وتخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، والحد من تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة مشكلة البطالة بين الريفيين.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

استخدم هذا البحث أسلوب التحليل الوصفي والكمي، واعتمد البحث على البيانات الثانوية والتى تصدرها كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بالاضافة الى البحوث ذات العلاقة بموضوع البحث والتى امكن الاطلاع عليها. وقد اعتمد البحث على البيانات المقطعية التجمعية لاقاليم مصر Panel Data، بالإضافة إلى بيانات السلاسل الزمنية، وإن جاءت نتائج تحليل البيانات المقطعية أكثر منطقية، وأفضل من حيث المعنويات والمقاييس الإحصائية، وهى ما اعتمد عليها البحث فى استكمال التحليلات، وقد اعتمد البحث على بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية، فضلاً عن بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية.

1- تطور نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر

بدراسة تطور متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر منذ صدور خلال فترة الدراسة من 2005 وحتى عام 2010 فقد لوحظ ان نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر قد أخذ اتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة (2005-2010) وبلغت حدها الادنى 0.11 فدان/ نسمة (2.5 قيراط / نسمة) عام 2014 ، وحدها الاقصى نحو 0.12 فدان / نسمة (2.9 قيراط / نسمة) عام 2005 **جدول رقم (1)**،

وقد أخذ متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر اتجاها عاماً متناقصاً خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار التناقص السنوي نحو 0.002 فدان/ نسمة (0.04 قيراط / نسمة) تمثل 1.3 % من متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو 0.069 فدان / نسمة (1.65 قيراط / نسمة)، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص عند مستوى معنوية 0.01، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.95 اى ان 95 % من التغير فى متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر يرجع الى العوامل التى يشرحها متغير الزمن، **جدول رقم (2)**. ويعتبر زيادة عدد السكان من أهم العوامل التى تؤثر فى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر حيث ارتفع عدد السكان من 70.65 مليون نسمة عام 2005 الى حوالى 86.4 مليون نسمة عام 2010 بزيادة سنوية 1.7 مليون نسمة تعادل حوالى 2.2% بينما تزايدت المساحة المزروعة من نحو 8.4 مليون فدان عام 2005 الى حوالى 9.12 مليون فدان عام 2010 بزيادة سنوية 78 الف فدان تعادل حوالى 0.9 %، **جدول رقم (2)**.

جدول رقم 1. تطور متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (2005– 2010)

السنوات	عدد السكان	المساحة المزروعة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة	
	(مليون نسمة)	(مليون فدان)	(فدان /نسمة)	(قيراط / نسمة)
2005	70.65	8.38	0.119	2.847
2006	72.01	8.41	0.117	2.803
2007	74.46	8.42	0.113	2.714
2008	75.84	8.43	0.111	2.668
2009	77.19	8.78	0.114	2.730
2010	78.5	8.8	0.112	2.690
2011	80.5	8.62	0.107	2.570
2012	82.6	8.8	0.107	2.557
2013	84.5	8.95	0.106	2.542
2014	86.4	9.12	0.106	2.533

المصدر:جمعت وحسبت من

1 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد متفرقة .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة.

جدول رقم 2. نتائج معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (2005–2014)

المتغير	المتوسط	أ^	ب^	قيمة ت المحسوبة	R^2	معدل النمو السنوى %
عدد السكان (مليون نسمة)	78.27	68.8	1.7	(42.5)**	0.99	2.20 %
المساحة المزروعة (مليون فدان)	8.7	8.24	0.08	(6.6)**	0.92	0.90%
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (فدان / نسمة)	0.111	0.119	-0.0015	(8.3-)**	0.95	1.3 - %

** معنوية عند مستوى معنوية 0.01.

المصدر : – جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق

1–تطور الأراضى الزراعية مساحة وتوزيعاً

يمكن الإعتماد على التعدادات الزراعية فى توضيح تطوير وتوزيع المساحات الزراعية فى مصر حيث تبين أن من **جدول رقم (3)** أن إجمالى مساحة الأراضى المصرية المنزرعة قد زادت قليلا من 6.2 مليون فدان فى الفترة الآولى (1982– 2000). الى 7.3 مليون فدان في تعداد 1990 ثم ازدادت الى 8.3 مليون فدان في تعداد 2000م لتبلغ مصر اقصى حجم للاراضي الزراعية في تعداد 2010م بحوالى 8.9 مليون فدان تقريبا.

وقد تبدو هذة الزيادات مرضية للغاية فى مقابل ما يتم تداوله عن مخاطر تآكلها، غير أنها ليست كذلك وتبدو مختلفة نظرياً وعملياً عن التحديات والطموحات الوطنية. وذلك ببساطة، لأن معدل تزايد الأراضى الزراعية خلال الفترة 1982- 2010 (1.1 % سنويا) كانت عاجزة بوضوح من ملاحقة معدل نمو سكان البلاد خلال نفس هذه الفترة (2.09 % سنوياً)، أى أن الخلل فيما بين الأرض المثمرة والسكان، أو فيما بين السكان واحتياجاتهم من الغذاء (الفجوة الغذائية) كانت تزيد قطعا بشكل تراكمى فى حجمها وأثارها طوال هذه الفترة بما يتجاوز كل ما قد يقال عن التنمية الزراعية الأفقية.

ويتضح من **جدول (3)** أن اكبر المحافظات في الحيازة الزراعية هي محافظة الاسكندرية في المركز الاول وتلتها البحيرة ثم الشرقية و الدقهلية وكفر الشيخ وتقع جميعها في اقليم الدلتا وقد يكون المبرر لكون هذة المحافظات هي الاكبر في حجم التعدي على الاراضي الزراعية بسبب انها الاكبر في حجم الحيازة الزراعية اضافة الى تضخم حجم السكان نتيجة للتزايد السكاني ونتيجة للهجرة الداخلية من المحافظات الطاردة للسكان (اقليم مصر العليا) الى محافظات الدلتا والمدن الحضرية الجاذبة للسكان نتيجة لضعف الاستثمارات في جنوب مصر. وهذا يستدعي اعادة التوازن في الاستثمارات بين اقاليم مصر المختلفة لتقليل حجم الهجرة الداخلية الى تلك المحافظات

ويوكد البحث مدعوما بنخبة كبيرة من من المفكرين والباحثين والأوساط الأهلية – إلى اهمية التعامل مع ظاهرة تآكل الاراضى فى إطار من الموائمة بين الحقوق والاحتياجات المشروعة للمواطن والحقائق والمحاذير القائمة، والموازنة الواقعية بين مصالح ورغبات أفراد وفئات المجتمع وضرورات حماية الموارد ومصالح المجتمع، وتضييق الفجوة بين وجاهة الشعارات وطموحات الأهداف وإمكانات الانجاز على أرض الواقع، والترويج لشراكة مجتمعية شفافة تؤصل الوعى والانضباط الذاتى بديلاً عن صرامة الرقابة والقانون لحماية الاراضى الزراعية[4]. كذلك يجب تطوير العمران داخل الوادى والدلتا ونشره إلى حيثما تتواجد موارد مجدية وفرص مواتيه لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة بالصحراوات الواسعة[5] وترسيم موضوعى مرشد لعمران القرى والمدن المصرية حتى عام 2022[6] وكذلك يجب توسيع المعمور الحالى بأقل التكاليف وفى أقصر وقت بتنمية هوامشة الصحراوية إستثماراً للدعم الممكن الذى تقدمه البنية الأساسية والخدمية والإجتماعية المقدمة من الدولة والقطاع الخاص[7]، والمشروعات العديدة لإنتاج مخططات المدن والقري والمخططات الأقليمية، فضلا عن اهمية السعى الدؤوب لتنفيذ برامج تدريب الكوادر المحلية في هذا المجال.

ثانيا: تاثير النطاقي الجغرافي والمكاني على التعدي على الاراضي الزراعية في اقاليم ريف وحضر مصر

1- التوزيع الجغرافى لمساحات التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر

لدراسة التاثير النطاقي والمكاني على ظاهرة التعدي على الاراضي الزراعية في محافظات اقاليم ريف وحضر مصر، تم تقسيم محافظات الجمهورية إلى عدة اقاليم وفقا لكل من التوزيع الجغرافي والاهمية النسبية لتلك المحافظات. ويتضح من **جدول رقم (4)** أن اجمالى التعدي بلغ نحو 4031 فدان في الفترة 1993- 1995م وازداد في الفترة 1996- 2010 الى 28788 فدان وذلك قبل الثورة ثم ازداد بعد الثورة الى 38046 فدان. وبحساب المتوسط

(4) الحزب الوطني الديموقراطي 2004، الحفاظ على الأرض الزراعية وادارة النمو العمراني في مصر ص 2، القاهرة ،

(5) الهيئة العامة للتخطيط العمراني 1998، خريطة مصر للتنمية والتعمير عام 2017 ، القاهرة.

(6) الهيئة العامة للتخطيط العمراني2010م، البرنامج الشامل للتخطيط لكافة القري المصرية ، مخططات استراتيجية وأحوزة عمرانية جديدة.

(7) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، يناير 2007، قطاع البحوث والدراسات والتخطيط العمرانى ، تأكل الاراضى الزراعية من منظور التخطيط العمرانى فى مصر.

جدول 3. مساحات الاراضى المنزرعة على مستوى المحافظات طبقاً للتعدادات الزراعية فى السنوات 1982،1990،2010*

المساحات بالفدان

الاقليم	المحافظات /البيان	المساحات تعداد 1982		المساحات تعداد1990		المساحة تعداد 2000		المساحة تعداد 2010	
		المساحات	%	المساحات	%	المساحات	%	المساحات	%
القاهرة	القاهرة	0	0.00	5608	0.08	16403	0.20	65335,4	0.7
	الجيزة	167155	2.72	231097	3.15	332806	4.01	329459	3.7
	القليوبية	184182	2.99	190396	2.60	190398	2.29	188927	2.1
	الجملة	351337	5.71	427101	5.83	539607	6.50	518386	5.8
الإسكندرية	الاسكندرية	83522	1.36	137622	1.88	161706	1.95	181005.8	20.4
	البحيرة	851694	13.84	1226261	16.74	1334955	16.07	1583857	17.9
	مطروح	75903	1.23	163771	2.24	248986	3.00	289453	3.3
	الجملة	1011119	16.43	1527654	20.85	1745647	21.01	2054316	23.2
قناه السويس	الاسماعلية	81332	1.32	132309	1.81	177287	2.13	288950.2	3.3
	الشرقية	630717	10.25	775955	10.59	867567	10.44	923674.4	10.4
	بورسعيد	3978	0.06	6299	0.09	16604	0.20	48796	0.6
	السويس	7678	0.12	10737	0.15	17903	0.22	35223	0.4
	سيناء	51960	0.84	151954	2.07	141263	1.70	132564	1.5
	الجملة	775665	12.60	1077254	14.71	1220624	14.69	1429208	16.1
الدلتا	دمياط	104681	1.70	116066	1.58	129414	1.56	127524	1.4
	الدقهلية	633042	10.28	660852	9.02	728881	8.77	725757	8.2
	كفر الشيخ	470680	7.65	501148	6.84	588506	7.08	586006.2	6.6
	الغربية	396645	6.44	403868	5.51	403067	4.85	396506	4.5
	المنوفية	314465	5.11	314284	4.29	396225	4.77	451692.6	5.1
	الجملة	1919513	31.18	1996218	27.25	2246093	27.04	2287486	25.8
شمال الصعيد	بنى سويف	259527	4.22	273183	3.73	301939	3.63	338651.1	3.8
	الفيوم	298968	4.86	353377	4.82	383407	4.62	407544.8	4.6
	المنيا	453163	7.36	469203	6.40	501014	6.03	528207	6.0
	الجملة	1011658	16.44	1095763	14.96	1186360	14.28	1274403	14.4
اسيوط	اسيوط	306791	4.98	322480	4.40	344317	4.14	367333.4	4.1
	الوادى الجديد	35705	0.58	43926	0.60	93347	1.12	98757	1.1
	الجملة	342496	5.56	366406	5.00	437664	5.27	466090.4	5.3
جنوب الصعيد	سوهاج	304189	4.94	325004	4.44	347426	4.18	349630.2	3.9
	قنا	324558	5.27	371222	5.07	391683	4.71	266778.1	3.0
	اسوان	113551	1.84	138642	1.89	191673	2.31	222117.6	2.5
	البحر الاحمر	1350	0.02	426	0.01	431	0.01	452	0.0
	الجملة	743648	12.08	835294	11.40	931213	11.21	838977.9	9.5
اجمالى الجمهورية		6155436	100.00	7325690	100.00	8307208	100.00	8868867	100.

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، إدارة الإحصاء

جدول 4. المتوسط السنوي للتعدي خلال الفترات (1995-1993 - 2010-1996- 2014-2011) والرقم القياسي قبل و بعد الثورة

المحافظة	93-1995	المتوسط السنوي للتعدي	96-2010	المتوسط السنوي للتعدي	الرقم القياسي قبل الثورة	2011-2013	المتوسط السنوي للتعدي	الرقم القياسي بعد الثورة
القليوبية	427	142.3	3359.0	223.9	157.3	3005.0	1001.7	703.7
دمياط	121	40.3	1527.0	101.8	252.4	956.0	318.7	790.1
الدقهلية	210	70.0	2270.0	151.3	216.2	3578.0	1192.7	1703.8
المنوفية	521	173.7	402.0	26.8	15.4	3891.0	1297.0	746.8
الشرقية	95	31.7	211.0	14.1	44.4	2873.0	957.7	3024.2
كفر الشيخ	52	17.3	918.0	61.2	353.1	2634.0	878.0	5065.4
الغربية	417	139.0	133.0	8.9	6.4	4123.0	1374.3	988.7
البحيرة	334	111.3	630.0	42.0	37.7	4126.0	1375.3	1235.3
الاسماعيلية	0	0.1	173.0	11.5		180.0	60.0	60000.0
الاجمالى للدلتا	2177	33.9	9623	41.2		25366	712.1	
%	54.0		33.4			66.7		
الجيزة	225	75.0	3276.0	218.4	291.2	594.0	198.0	264.0
بني سويف	423	141.0	179.0	11.9	8.5	1415.0	471.7	334.5
الفيوم	71	23.7	318.0	21.2	89.6	1256.0	418.7	1769.0
المنيا	380	126.7	1634.0	108.9	86.0	2080.0	693.3	547.4
الاجمالى مصر الوسطي	1099	75.1	5407	49.5		5345	405.8	
%	27.3		18.8			14.0		
سوهاج	243	81.0	2082.0	138.8	171.4	1957.0	652.3	805.3
قنا	266	88.7	1967.0	131.1	147.9	1584.0	528.0	595.5
اسوان	93	31.0	57.0	3.8	12.3	129.0	43.0	138.7
اسيوط	53	17.7	2128.0	141.9	803.0	1999.0	666.3	3771.7
الاقصر	14	4.7	227.0	15.1	324.3	867.0	289.0	6192.9
الاجمالى مصر العليا	669	28.4	6461	43.1		6536	354.5	
%	16.6		22.4			17.2		
الاسكندرية	39	13.0	2527.0	168.5	1295.9	598.0	199.3	1533.3
القاهرة	37	12.3	4749.0	316.6	2567.0	185.0	61.7	500.0
السويس	10	3.3	21.0	1.4	42.0	16.0	5.3	160.0
مجموع المحافظات الحضرية	86	8.1	7297.0	42.1		799.0	40.2	
المجموع الكلى للتعدي	4031	30.8	28788	43.3		38046	34.8	

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، إدارة الإحصاء

السنوى الاجمالى للتعدي بمصر خلال الفترة 1993-1995م اتضح انة بلغ نحو 30.8 فدان سنويا وازداد ليصل الى 43.3 فدان قبل الثورة خلال الفترة 1996-2010م وبلغ الى 34.8 فدان بعد الثورة. وبتحليل التوريع الجغرافي للتعدي في اقاليم مصر المختلفة يتضح ارتفاع متوسط التعدي السنوي في كافة المناطق والاقاليم المختلفة بدرجات كبيرة وانخفاض اقليم محافظات مصر الحضرية فقط بعد الثورة بسبب الانتشار الامني المكثف في محافظة القاهرة والاسكندرية والسويس مما ادى للتاثير الايجابي بخفض متوسط التعدي الاجمالى في مصر. بينما أتضح تضاعف التعدي في باقي الاقاليم وبصفة خاصة اقليم الدلتا كما يتضح من **جدول رقم (4)**. حيث بلغ متوسط التعدي السنوى قبل الثورة في اقاليم الدلتا ومصر الوسطي ومصر العليا نحو (41.2، 49.5، 43.1) فدان سنويا على الترتيب ازداد بعد الثورة الى (712.1، 405.8، 354.5) فدان بعد الثورة على الترتيب. ومنها يلاحظ الارتفاع الشديد في اقليم الدلتا عن باقي الاقاليم مما يمثل مشكلة خطيرة على الامن القومي الصري في المستقبل اذا استمر الوضع على ماهو علية دون علاج حقيقي بايجاد ظهير صحراوي لتلك المحافظات بما يقلل حجم التعديات لاقل حد ممكن للحفاظ على الامن الغذائي القومي وثروة الاجيال القادمة من الموارد الزراعية.

ولقد أتضح ايضا أن اهم المحافظات تعديا على الاراضي الزراعية هي محافظات الدلتا بعد الثورة . حيث احتلت محافظة البحيرة بعد الثورة المرتبة الاولى في متوسط التعدى بمتوسط قدرة 1375 فدان سنويا. حيث احتلت البحيرة المركز الثاني في المساحه المزروعة في تعداد 2010 بحوالى 1.58 مليون فدان بنسبة مئوية بلغت حوالى 18% من مساحة مصر الاجمالية. وهي تعتبر ثاني اكبر محافظة في المساحة المزروعة في مصر بعد الاسكندرية بمساحة 1.8 مليون فدان بنسبة مئوية 20.4 % من اجمالى المساحة المزروعة وتعتبر الاسكندرية من المدن الحضرية التي تزايد فيها الامن بعد الثورة وأدى للسيطرة على مستوى التعدي بها. وجاءت محافظة الغربية في المركز الثاني لمتوسط التعدي السنوي بمتوسط تعدي قدرة 1374 فدان سنويا وتلى ذلك محافظات المنوفية والدقهلية والقليوبية والشرقية وكفر الشيخ وجميعها تقع في دلتا مصر. وتلى ذلك محافظات مصر الوسطي والعليا. ولذلك تعتبر محافظات الدلتا في مقدمة المحاظات التي يزيد فيها التعدي بسبب تاثير عامل الهجرة الداخلية من المحافظات الطاردة للسكان (مصر العليا) الي المحافظات الجاذبة للسكان القاهرة الكبري والدلتا للعمل وذلك لتوفر الاستثمارات وفرص العمل بها حيث يتزايد ارتفاع اسعار السكن مما يعتبر عامل عامل اساسي دافع لمزيد من التعدي على الاراضبي الزراعية. وفي ظل تزايد السكان وتزايد الهجرة الداخلية في القاهرة الكبرى والدلتا وارتفاع اسعار الايجارات وفق قانون الايجارات الجديدة محددة المدة على عكس قانون الايجارات القديمة والمتحكم في تجميد نسبة ضخمة من ثروة مصر العقارية مما يقل عرض المساكن عن العرض الحقيقي ويزيد الاسعار مما يؤدي لزيادة معدلات التعدي على الاراضي الزراعية بعدلات متضاعفة سنويا بما يؤثر على مستقبل الامن الغذائي القومي بل والاستقرار الاقتصادي والسياسي نتيجة ارتفاع اسعار الغذاء بسبب تزايد الفجوة بين العرض والطلب. مما سبق يتضح ترابط وتشابك مشكلة التعدي على الاراضي الزراعية بمشكلة عدم التوازن في الاستثمارات ومشكلة التزايد السكاني بل وبالمشاكل القانونية لقانون الاسكان للايجارات القديمة والذي يحجز نسبة كبيرة من المساكن القديمة من الاستفادة بها لتزيد من عرض المساكن مما يقلل الايجارات الجديدة لمستويات تكون غير جاذبة للتضحية بالاراضي الزراعية حيث تكون التكلفة البديلة لاستخدام الارض في النشاط الزراعي والسكن متقاربة. ويوصي البحث بوضع خطة قومية لتصحيح تلك الاوضاع في المستقبل بما يصحح الخلل بين الأسعار في أسواق الموارد الزراعية والغير زراعية. وبما يعكس العرض والطلب الحقيقي على الموارد الزراعية والغير زراعية ويزيل التشوهات في سوق المساكن والتي تدفع لمزيد من التعدي على الاراضي الزراعية.

2- النموذج الرياضي المستخدم لتقدير التاثير النطاقي والمكاني على التعدي على الاراضي الزراعية في محافظات اقاليم وريف وحضر مصرخلال الفترة من 2005- 2010م.

افترض النموذج المستخدم أن أهم العوامل الموثرة على التعدي على الاراضي الزراعية هي المتغيرات الصورى التي تمثل

النطاق المكاني والجغرافي والزمن، واعتمادا على هذة الفرضيات الاساسية تم صياغة النماذج الرياضية المعبرة عن الدوال الممثلة للتعدي في محافظات اقاليم مصر المختلفة لتكون على النحو التالى:

$$Yi = a + b1X + b2D1 + b3D2 + b4D3 + Ui.$$

حيث:

Y التعدي على الاراضي الزراعية كمتوسط سنوي خلال الفترة 2005- 2010م.

D1 اقليم الدلتا ويساوي واحد في محافظات الدلتا وصفر في باقي محافظات الجمهورية

D2 اقليم مصر الوسطي ويساوي واحد في محافظات اقليم مصر الوسطي وصفر في باقي محافظات الجمهورية

D3 اقليم مصر العليا ويساوي واحد في محافظات اقليم مصر العليا وصفر في باقي محافظات الجمهورية.

X تاثير الزمن وياخذ الارقام 1، 2,3 .....

Ui متغير الخطأ العشوائي.

3- التاثير المكاني والجغرافي على ظاهرة التعدي في محافظات اقاليم مصر الريفية والحضرية

يشتمل النموذج الرياضي المستخدم[9] [10] في حالة المحافظات للاقاليم المصرية على عدد من المتغيرات الانتقالية يعكس بها عدد الاقاليم وهي اربعة اقاليم : اقليم الدلتا واقليم مصر الوسطى واقليم مصر العليا واقليم المحافظات الحضرية. ولذلك تم ادخال ثلاث متغيرات نوعية D1. D2. .D3، حيث ياخذ كل متغير انتقالى القيم (1) في حالة المحافظات الخاصة بالاقليم والقيمة (صفر) في حالة المحافظات الخاصة بالمحافظات للاقاليم الاخرى. اما بالنسبة للاقليم الرابع اقليم محافظات الحضرية فيظهر تاثيرة في الجزء الثابت وميل الدالة الاصلية. وقد تم حساب النماذج الرياضية المعبرة عن تاثير المكاني والنطاق الجغرافي خلال الفترة من 2005- 2010م.

$$y = -278.8 + 74.4\ X_t + 287.9\ D1 + 101.7 D2 + 95.4\ D3 \quad \ldots\ldots (1).$$

(4.1) (10.2) (4.5) (1.4) (1.4)

Adjusted R^2 = 0.38 R^2 = 0.40 F= 33

ويتبين من المعادلة رقم (1) لنتائج التحليل الاحصائي تزايد متوسط التعدي في مصر بمتوسط معنوي احصائيا بلغ نحو 74.4 فدان سنويا في مصر. كما تبين باستخدام التغيرات الانتقالية معنوية الاختلاف بين الاقاليم الريفية والحضرية في متوسط التعدي عاى الاراضي الزراعية.حيث تتزايد بمعدل معنوي بلغ نحو 287.9 و101.7 و 95.4 في كل من اقاليم الدلتا واقليم مصر الوسطي واقليم مصر العليا. كما يوضح معدل التحديد المعدل 38% من التغيرات في التعدي على الاراضي الزراعية يعود الى المتغيرات النوعية التي توضح اختلاف الاقليم ومتغير الزمن. وقد تم ثبوت المعنوية الاحصائية لقيمة (ف) المحسوبة مما يعني معنوية وملائمة النموذج الرياضي المستخدم.

وبالحصول على المعادلات المعبرة عن دالة التعدي على مستوي محافظات الاقاليم المختلفة فكانت النتائج كما ياتي:

1- الدالة المعبرة عن التعدي في محافظات اقليم الدلتا $Y = 9.1 + 74.4\ X_t$

2- الدالة المعبرة عن التعدي في محافظات اقليم مصر الوسطي $Y = -177.1 + 74.4\ X_t$

3- الدالة المعبرة عن التعدي في محافظات اقليم مصر العليا $Y = -183.4 + 74.4\ X_t$

4- الدالة المعبرة عن التعدي في المحافظات الحضرية $Y = -278.8 + 74.4\ X_t$

(9) Theil, H: Economic Forecasts and policy north Hol and Publishing company, Amsterdam1970

(10) Tinbergen1967 Economic Policy Principles and Design, North – Holland Pupleshing Company, Amsterdam.

ويتضح أن اقليم الدلتا هو اكبر الاقاليم تعديا" على الاراضي الزراعية وقد يعود ذلك لكبر الحيازة الزراعية وكبر حجم السكان مقارنة بالاقاليم الاخرى كما يتضح من نتائج النموذج الاحصائي المقدر لاقليم الدلتا (المعادلة رقم (1)) وكذلك من **شكل رقم (1)**. كما يتضح ايضا تقارب دالة التعدي في مصر الوسطي ومصر العليا احصائيا وفقا للنموذج المقدر (المعادلة رقم (2,3)) وكذلك كما يتضح من **شكل رقم (1)**، **(3)** وقد يعود ذلك لتقارب اعداد السكان وخصائصهم والحيازة الزراعية في هذين الاقليمين. وبطبيعة الحال فإن الجـــزء الثابت في المعادلة الاصلية يتضمن تأثير إقليم المحافظات الحضرية ومن المعادلة رقم (4) **والشكل رقم (1)**، كما أن تاثير باقي الاقاليم إنما ينعكس في قيمة الثوابت في المعادلات الاخري. ويتضح أن الدالة المعبرة عن التعدي في الاقاليم المختلفة تعكس اختلاف اقليم الدلتا بالزيادة المعنوية عن باقي الاقاليم سواء مصر الوسطي او العليا او الاقاليم الحضرية خلال الفترة من 2005–2010م نتيجة لتزايد حجم السكان نتيجة للهجرة الداخلية من المناطق الفقيرة استثمايا وهي محافظات مصر العليا وكذلك نتيجة لكبر حجم الحيازة الزراعية مقارنة بباقي اقاليم الجمهورية مما يستدعي ضرورة التركيز في السيطرة على التعدي في اقليم الدلتا عن باقي الاقاليم لما يمثلة من حجم تعدي متزايد ولما يمثلة من النسبة الاكبر من الاراضي الزراعية في مصر.

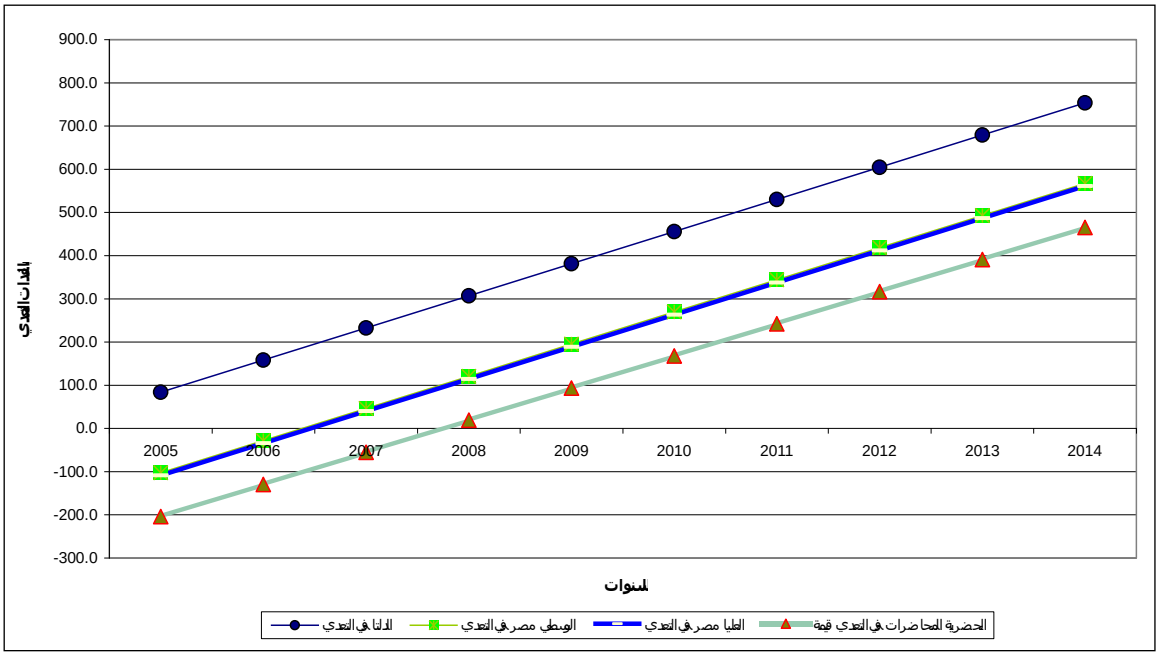

شكل 1. التعدي فى اقاليم مصر المختلفة

ثالثا: أثر ثورة 25 يناير على التعدي على الاراضي في مصر

اعتمد التحليل الاحصائي على قياس الخط المنكسر piecewise [11] باستخدام المتغير النوعي Dummy variable لقياس تاثير الثورة وعدم الاستقرار السياسي على التعدي في الاراضي الزراعية في مصر. وقد اتضح من نتائج التحليل الاحصائي **بجدول رقم (5)** ما ياتي:

1- أثر ثورة 25 يناير على التعدي على الاراضي الزراعية في الدلتا في مصر

بدراسة التعدي على الاراضي الزراعية خلال الفترة من 2015-2014م اتضح زيادة المتوسط السنوي للتعدي على الاراضي الزراعية في الدلتا خلال الفترة الثانية بعد ثورة 25 يناير 2011 عن قبلها من 1136.4 الى 2704.3 فدان سنويا وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للزيادة عند مستوى الاحتمالى 1%. وقد ثبتت معنوية النموذج ككل وكذلك ملائمة النموذج المستخدم للتقدير كما يتضح من **جدول رقم (5)**. انظر **شكل رقم (2)**.

2- أثر ثورة 25 يناير على التعدي على الاراضي في مصر الوسطى

وبدراسة التعدي على الاراضي الزراعية خلال الفترة من 2015-2014م. اتضح زيادة المتوسط السنوي للتعدي على الاراضي الزراعية في مصر الوسطى خلال الفترة الثانية بعد ثورة 25 يناير 2011 عن قبلها من 206.7 الى 492 فدان سنويا وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للزيادة عند مستوى الاحتمالى 1%. كما ثبتت ملائمة النموذج المستخدم للتقدير.كما يتضح من **جدول رقم (5)**. انظر **شكل رقم (3)**.

3- أثر ثورة 25 يناير على التعدي على الاراضي الزراعية في اقليم مصر العليا

وبدراسة التعدي على الاراضي الزراعية خلال الفترة من 2015-2014م. اتضح زيادة المتوسط السنوي للتعدي في اقليم مصر العليا خلال الفترة الثانية بعد ثورة 25 يناير 2011 عن قبلها من 254.2 الى 605.1 فدان سنويا وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للزيادة عند المستوى الاحتمالى 1%. كما ثبتت قيمة F المحسوبة ملائمة النموذج المستخدم للتقدير كما يتضح من **جدول رقم (5)**. انظر **شكل رقم (4)**.

4- تحليل أثر ثورة 25 يناير على التعدي على الاراضي في اقليم محافظات مصر الحضرية

وبدراسة التعدي على الاراضي الزراعية خلال الفترة من 2015-2014م اتضح تناقص المتوسط السنوي للتعدي في اقليم محافظات مصر الحضرية خلال الفترة الثانية بعد ثورة 25 يناير 2011 عن قبلها من 34.5- الى 82- فدان سنويا وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للزيادة عند المستوى الاحتمالى 1%. كما ثبتت قيمة F المحسوبة ملائمة النموذج المستخدم للتقدير كما يتضح من **جدول رقم (5)**. انظر **شكل رقم (5)**. وقد يعود انخفاض معدلات التعدي في المحافظات الحضرية وانخفاضها بعد ثورة 25 يناير عنها قبلها بسبب تشديد القبضة الامنية في حضر مصر عنها في ريف مصر وبسبب انخفاض الحيازة الزراعية في المحافظات الحضرية لمصر.

(11) Pindyck, S.R. and Rubinfeld, L.D. 1983. Economic Models and Economic forcasts, second edition. McGrow- Hil.

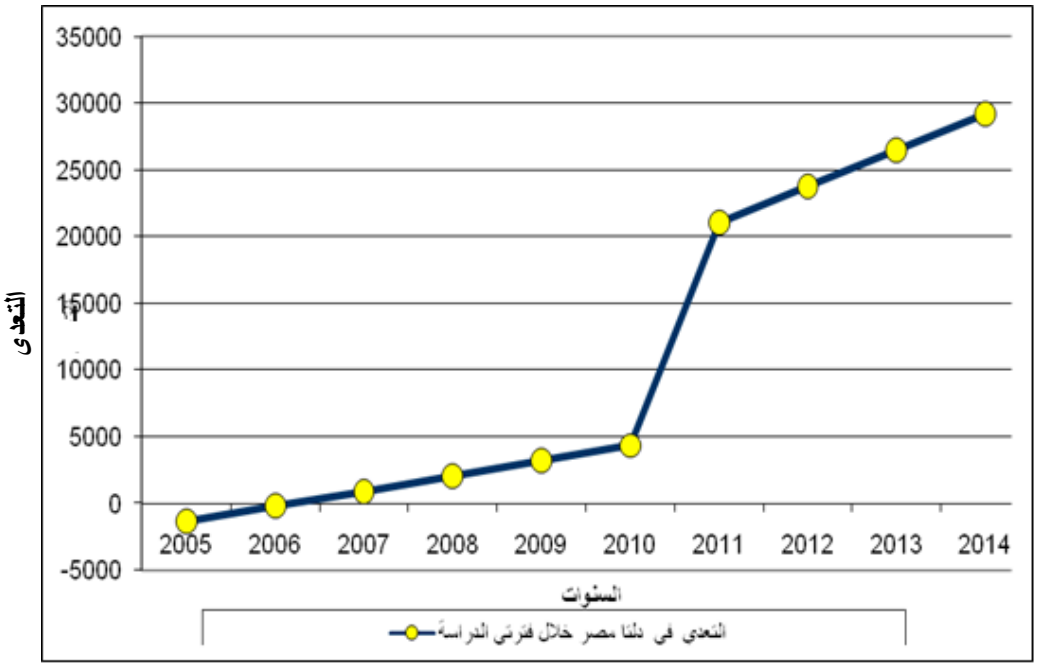

شكل 2. التعدى فى دلتا مصر خلال فترتى الدراسة

جدول 5. نتائج نماذج التقدير لمعادلات الخط المنكسر للفترتين قبل وبعد ثورة 25 يناير

نوع التعدي	الفترة	التعدي	a^	b^	R^2	R^2 adjusted	F
التعدي في دلتا مصر	قبل الثورة	y=	-2483.5	1136.4	0.7	0.7	21.3
			-1.6	4.6			
	بعد الثورة	y=	2143.9	2704.3	0.5	0.5	8.6
			2	2.9			
التعدي في مصر الوسطي	قبل الثورة	y=	-208	206.7	0.7	0.7	21.3
			-0.7	4.6			
	بعد الثورة	y=	633.8	492	0.5	0.5	8.6
			3.2	2.9			
التعدي في مصر العليا	قبل الثورة	y=	-268.4	254.2	0.7	0.7	21.3
			-0.8	4.6			
	بعد الثورة	y=	766.9	605.1	0.5	0.5	8.6
			3.1	2.9			
التعدي في المحافظات الحضرية	قبل الثورة	y=	581.2	-34.5	0.7	0.7	21.3
			12.6	-4.6			
	بعد الثورة	y=	440.9	-82	0.5	0.5	8.6
			13.4	-2.9			

المصدر نتائج تحليل البحث.

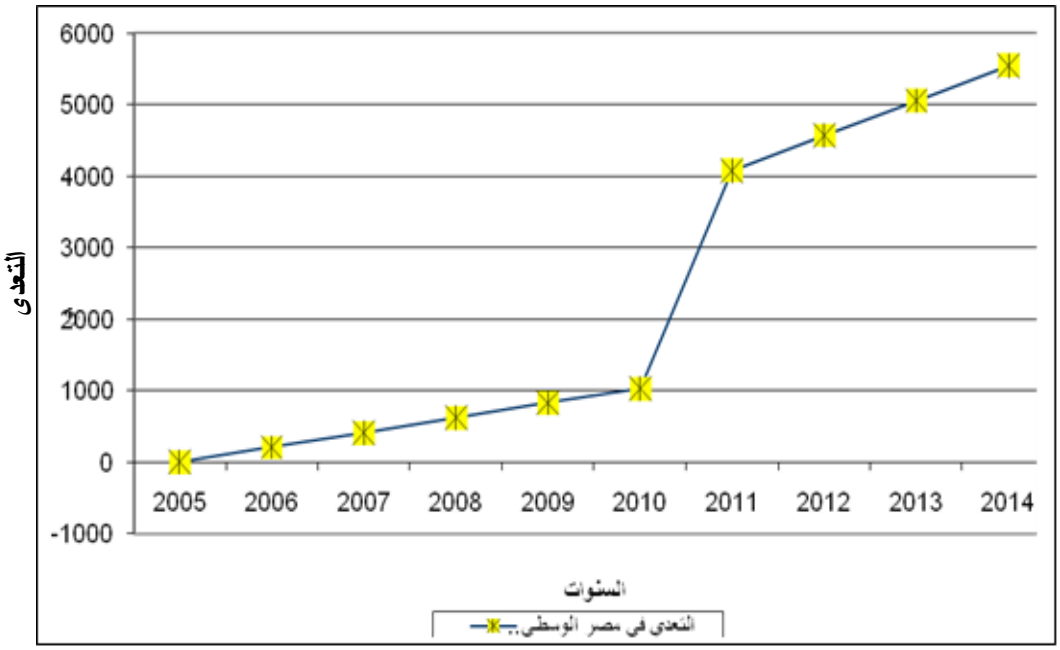

شكل 3. التعدى فى مصر الوسطى خلال فترتى الدراسة

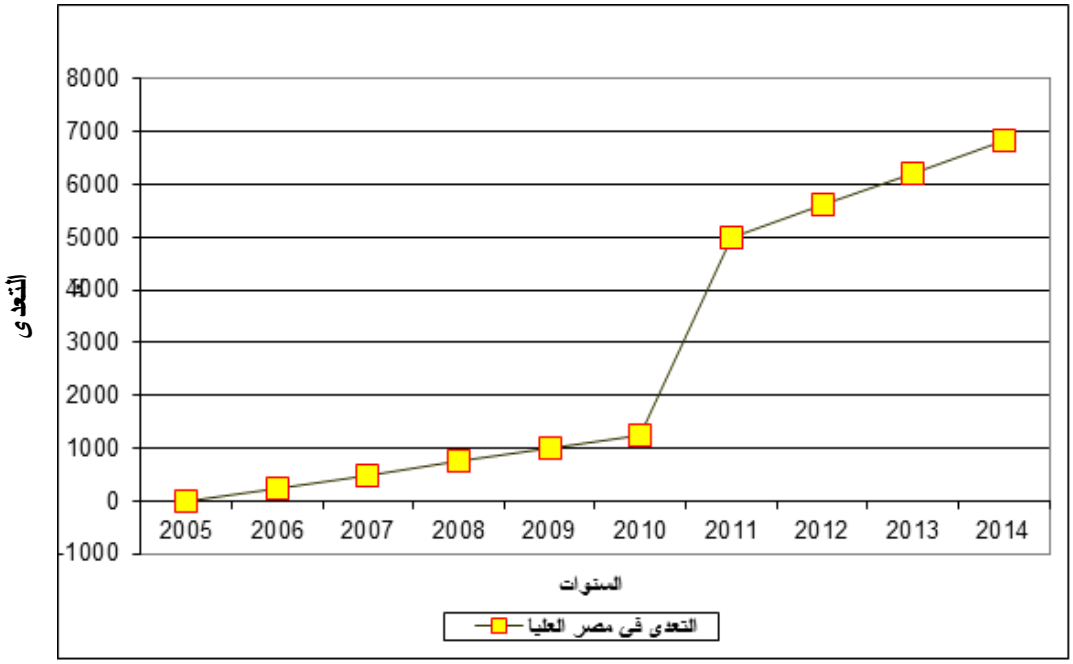

شكل 4. التعدى فى مصر العليا

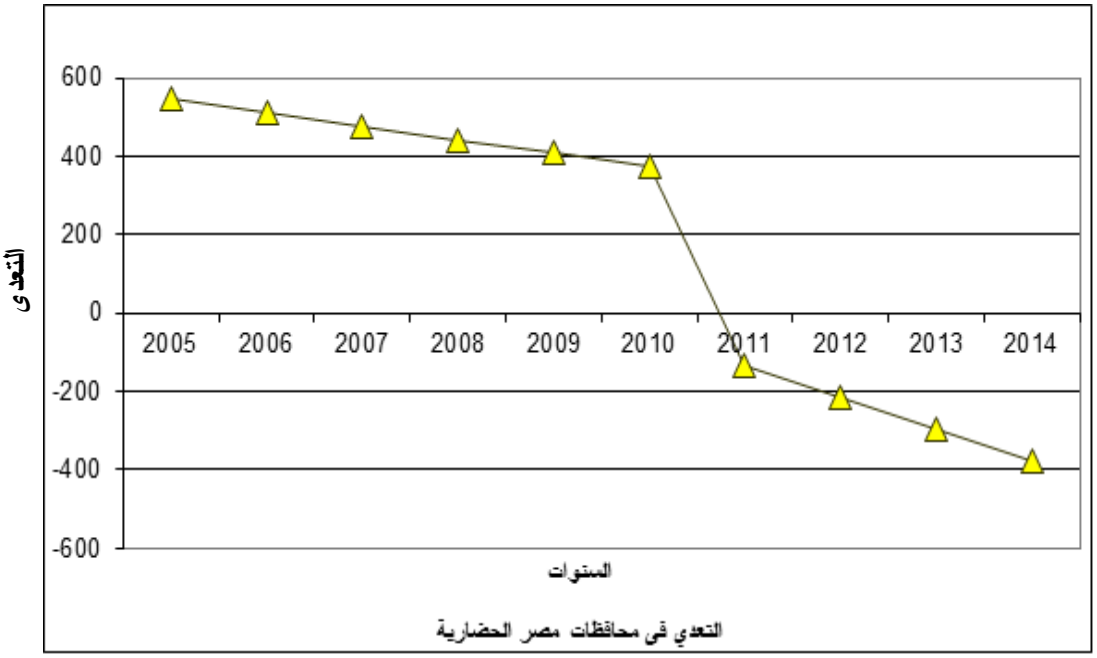

شكل 5. التعدى فى محافظات مصر الحضارية

وفى ضوء النتائج التى توصل اليها البحث فإنه يوصى بمايلى

- التوازن في الاستثمارات بين مختلف اقاليم مصر الريفية والحضرية بما يقاا من الهجرة الداخلية والتي تمثل مزيد من الضغط على الاراضي الزراعية نتيجة لتزايد السكان في المحافظات الجاذبة للسكان.
- توفير ظهير صحراوي للدلتا بما يمكن من حمايتها في المستقبل بصفة خاصة وانها تحتل اكبر نسبة تعدي على الاراضي الزراعية بين اقاليم مصر المختلفة وتمثل اكبر حيازة زراعية تعتبر اساس الامن الغذائي القومي المصري.
- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وبما يضمن التنافسية في الاقتصاد المصري.
- اعادة تصحيح الخلل والتشوهات في قوانين الايجارات القديمة والجديدة بما يسمح بتفاعل قوى العرض والطلب وفق السوق الحر مع مراعاه البعد الاجتماعي للطبقات الفقيرة من خلال ما قد يتم جنية من ضرائب غقارية نتيجة تحرير المساكن من القانون القديم وازالة التشوهات.
- زيادة الحد الادنى لغرامات مخالفة البناء على الاراضى الزراعية لتصل الى 200 ضعف القيمة الايجارية لفدان القمح كما كانت عام 1983 لتكون رادعة واكثر فعالية فى الحد من التعدى على الاراضى الزراعية.
- عدم السماح بتوصيل المرافق للمبانى التى تم اقامتها بالتعدى على الاراضى الزراعية.
- فى حالة استمرار السماح بالبناء على الاراضى الزراعية للمنفعة العامة وللمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى فانه يجب أن تقام هذه المشروعات على الاراضى الزراعية التى تقع فى الفئات الانتاجية (الرابعة والخامسة) المنخفضة.
- ضرورة العمل على التوسع الرأسى فى المبانى بالمناطق الريفية حيث أنه لايسمح حاليا بالبناء لأدوار مرتفعة مما يضطر المزارعين الى التعدى على الاراضى الزراعية المجاورة.

- اعادة النظر فى سياسة التوطين فى القرى المزمع انشائها بالظهير الصحراوى بحيث تصبح مجتمعات جاذبة بما يساعد على اعادة توزيع الخريطة السكانية.
- الاستمرار فى مشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية للحد من الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية وتحقيق درجة أعلى فى الاعتماد على الانتاج المحلى لتحقيق الامن الغذائى فى مصر .
- التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية فى ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى ، حيث يعد أحد المحاور لتعويض الفاقد فى الاراضى الزراعية داخل الوادى وتحقيق الامن الغذائى فى مصر .
- تشجيع ونشر ثقافة استئجار المبانى السكنية فى المناطق الريفية حتى يقوم ملاك المبانى السكنية غير المستغلة بتأجيرها وتوفير المساكن فى المناطق الريفية للحد من التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء.

شكـــــر

الباحث يود أن يشكر جامعة عين شمس والبحوث الطبية على ماقدمته من تمويل مالى للدراسة الخاصة بالتعدى على الأراضى الزراعية بماحفظة الجيزة.

المراجـــــــع

اولاً: المراجع العربية

1.على إبراهيم محمد، 2014. وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، ندوة التعدي على الاراضي الزراعية – الاسباب – الاثار – وسبل المواجهة، الوضع الحالي والتصور المستقبلي للتعديات على الارض، **ص 5.**

2.جمال حمدان، 1984. شخصية مصر، الجزء الثالث، عالم الكتب، القاهرة،.

3.وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 1984. نتائج التعداد الزراعي عن السنة الزراعية 1982/1981، القاهرة.

4.الحزب الوطني الديموقراطي، 2004. الحفاظ علي الأرض الزراعية وادارة النمو العمراني في مصر **ص 2** ، القاهرة ،

5.الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 1998. خريطة مصر للتنمية والتعمير عام 2017 ، القاهرة.

6.الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، 2010م. البرنامج الشامل للتخطيط لكافة القري المصرية، مخططات استراتيجية وأحوزة عمرانية جديدة.

7.الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، 2007. قطاع البحوث والدراسات والتخطيط العمرانى، تأكل الاراضى الزراعية من منظور التخطيط العمرانى فى مصر.

ثانياً: المراجع الانجليزية

8. James Perseton, E. 1949. A Geography of Man, Ginn and Co., Boston

9. Theil, H. 1970. Economic Forecasts and policy north Holand Publishing company, Amsterdam.

10.Tinbergen, 1967. Economic Policy Principles and Design, North – Holland Pupleshing Company, Amsterdam.

11.Pindyck, S.R. and Rubinfeld L.D. 1983. Economic Models and Economic forcasts, second edition. McGrow- Hil,.